

22 سبتمبر 2026

الأمر التنفيذي 2026-07

الأمر التنفيذي بتأسيس مجلس الذكاء الاصطناعي في إلينوي

حيث إن الذكاء الاصطناعي (AI) قد حقق تقدمًا هائلًا وهذا التقدم يتطلب إشرافًا ومساءلة لضمان استمرار تطويره بشكل مسؤول وأمن وبطريقة تظل خاضعة للسيطرة البشرية،

وحيث إنه في الأسابيع الأخيرة، بدأ بناء الذكاء الاصطناعي، وهو أكثر التقنيات تقدمًا في تاريخ البشرية، يحذرون من آثار كارثية محتملة ويطلبون منا التباطؤ،

وحيث إن الذكاء الاصطناعي غير الخاضع للرقابة يمثل تهديدًا كبيرًا – وربما وجوديًا – لمستقبل البشرية،

وحيث إن مسألة الذكاء الاصطناعي تختلف عن المسائل التقليدية الأخرى؛ فهو يتجاوز الحدود، ويتقدم بسرعة، ويشكل مخاطر لا تقتصر على ولاية واحدة أو بلد واحد بل على العالم بأسره،

وحيث إنني وآخرين قد دعونا المسؤولين المنتخبين في الحكومة الفيدرالية في واشنطن العاصمة إلى الاستجابة للتحذيرات واتخاذ إجراءات فورية وحاسمة للتصدي للتهديدات التي يشكلها الذكاء الاصطناعي،

وحيث إنني ما زلت أعتقد أن اتخاذ إجراء فيدرالي أمر ضروري، فلا يمكن لولاية إلينوي أن تقف مكتوفة الأيدي في انتظار مثل هذا الإجراء،

وحيث إن ولاية إلينوي رائدة في مجال سلامة الذكاء الاصطناعي؛ فقد أقرت الجمعية العامة للولاية قانون تدابير سلامة الذكاء الاصطناعي (AI Safety Measures Act)، ووقعته أنا عليه شخصيًا، وهو قانون رائد على مستوى البلاد في مجال سلامة ومساءلة الذكاء الاصطناعي،

وحيث إن تشريعات الولاية، من بين ضوابط أخرى، تلزم شركات الذكاء الاصطناعي بوضع أطر للحد من المخاطر، والخضوع لعمليات تدقيق سنوية مستقلة من طرف ثالث، والإبلاغ عن حوادث السلامة الحرجة في غضون 72 ساعة، وتوضيح المخاطر التي تشكلها أنظمتها توضيحًا علنيًا، بالإضافة إلى التدابير التي تتخذها للتخفيف من هذه المخاطر،

وحيث إن هناك خطوات إضافية يمكن أن تتخذها ولاية إلينوي للتصدي للمخاطر التي يشكلها الذكاء الاصطناعي على الولاية والأمة والعالم أجمع،

وحيث إنه من الأهمية بمكان حشد معارف الخبراء في مجال الذكاء الاصطناعي والقادة الرئيسيين في حكومة الولاية لتحديد سبل ضمان تنظيم ومراقبة تقدم الذكاء الاصطناعي بشكل مناسب،

وحيث إن الذكاء الاصطناعي، بالإضافة إلى التهديد الوجودي الذي يمثلته، يشكل تهديدات ملموسة خطيرة أخرى،

وحيث إن الذكاء الاصطناعي يطرح تساؤلات جديدة حول خصوصية الأفراد (وخاصة خصوصية الأطفال) حيث يجمع بيانات واسعة النطاق دون حدود واضحة لكيفية استخدام هذه البيانات،

وحيث إن الذكاء الاصطناعي يثير أيضًا مخاوف جديدة بشأن التحيز الخوارزمي وفقدان التعاطف البشري والحكم السليم، في مجالات مهمة منها المجالات التي تؤثر بشكل كبير على حياة الناس اليومية، مثل الرعاية الصحية،

وحيث إن الذكاء الاصطناعي يطرح تساؤلات جديدة حول تأثير تطوره على البيئة والاستهلاك الهائل للموارد اللازمة لتلبية احتياجاته من الطاقة،

وحيث تهدد أموال الذكاء الاصطناعي نزاهة انتخاباتنا، حيث تقوم جماعات الضغط في مجال الذكاء الاصطناعي بإضعاف التنظيم القانوني الفعال ويسعى المانحون في مجال الذكاء الاصطناعي إلى انتخاب مرشحين سيصوتون لصالح هذه الصناعة – على حساب المصلحة العامة،

بناء عليه، أمرت أنا "جيه بي بريتزكر" حاكم ولاية إلينوي بمقتضى السلطة التنفيذية المخولة لي بموجب المادة الخامسة من الفصل الحادي عشر من دستور الولاية (Article V, Section 11 of the Illinois Constitution) بالآتي:

1. يتأسس مجلس الذكاء الاصطناعي في إلينوي ("مجلس الذكاء الاصطناعي") (AI Cabinet) لتزويد حكومة الولاية بتحليل الخبرة وتقييم المخاطر المختلفة التي يشكلها الذكاء الاصطناعي على سلامة سكان إلينوي والبنية التحتية الحيوية التي يعتمد عليها السكان.

2. يتولى أعضاء مجلس الذكاء الاصطناعي المهام الآتية:

- تقديم الخبرات متعددة القطاعات لوضع التوصيات
- وضع السياسات والإجراءات اللازمة للاستعداد لحوادث الذكاء الاصطناعي والاستجابة لها، مع التركيز على الحفاظ على سلامة وصحة وأمن سكان ولاية إلينوي الاقتصادي
- وضع السياسات والإجراءات اللازمة لحماية الأصول العامة (المباني العامة، وأنظمة المياه، وأنظمة التعليم، وتخزين المعلومات، وما إلى ذلك) من تهديدات الذكاء الاصطناعي
- تقييم جدوى كل بند من التدابير السياسية الموصى بها، والإطار الزمني لها، والتحديات المحتملة أمامها
- تحليل حوادث الذكاء الاصطناعي الناشئة ومشاركة الدروس المستفادة للمساعدة في منع التهديدات المستقبلية لسكان ولاية إلينوي ومؤسساتها وبنيتها التحتية والاستعداد لها
- تقديم توصيات معنية بالسياسات العامة إلى وكالات الولاية والهيئات الحكومية في إلينوي بشأن ممارسات إدارة المخاطر المتعلقة بالذكاء الاصطناعي استنادًا إلى أحدث المعلومات المتاحة
- تقييم جدوى الإجراءات المحددة التي قد تتخذها الدولة لتنظيم الذكاء الاصطناعي بشكل فعال، بما في ذلك: ربط الحوافز الضريبية أو التصاريح أو الموافقات التشغيلية لمراكز البيانات باستيفاء الشركات لمعايير السلامة والمساءلة والشفافية

ii. معالجة عبء الطاقة الذي تشكله مراكز بيانات الذكاء الاصطناعي على شبكة الكهرباء في إلينوي ودافعي الضرائب

iii. تقييم كيفية دمج شروط السلامة والمساءلة المتعلقة بالذكاء الاصطناعي في ممارسات الشراء والتعاقد الحكومية

iv. تقييم ما إذا كانت سبل الانتصاف القانونية الحالية كافية لمحاسبة شركات الذكاء الاصطناعي على الضرر الناجم عن الذكاء الاصطناعي

3. يتألف مجلس الذكاء الاصطناعي من شركاء أكاديميين وخبراء لتقديم المشورة بشأن تأثيرات السلامة، وخصوصية البيانات، والأمن السيبراني والبنية التحتية الحيوية، والاستخدام الأخلاقي لتكنولوجيا الذكاء الاصطناعي، والأطر القانونية، ومعايير الأمن والحوكمة. ويعين الحاكم الأعضاء في غضون ثلاثين يومًا من تاريخ سريان هذا الأمر التنفيذي وبعد تلقي المعطيات من وكالات الولاية. بالإضافة إلى ذلك، سيضم مجلس الذكاء الاصطناعي كبار القادة من إدارة الابتكار والتكنولوجيا في إلينوي (DoIT)، ووكالة إدارة الطوارئ في إلينوي – مكتب الأمن الداخلي (IEMA-OHS)، وإدارة التنظيم المالي والمهني في إلينوي (IDFPR)، ولجنة التجارة في إلينوي (ICC)، وشرطة ولاية إلينوي (ISP)، وإدارة الصحة العامة في إلينوي (IDPH)، ووكالة الحماية البيئية في إلينوي (IEPA). على أن يتولى أعضاء مجلس الذكاء الاصطناعي عضويتهم وفقًا لرغبة الحاكم.

4. يجوز للمجلس التشاور مع خبراء خارجيين وموظفين من وكالات أخرى حسب الحاجة.

5. يعين الحاكم رئيس مجلس الذكاء الاصطناعي من بين أعضاء المجلس. ويجوز له أيضًا تعيين رئيس مشارك.

6. يعمل أعضاء مجلس الذكاء الاصطناعي كمتطوعين دون أي مقابل مادي.

7. تقدم إدارة الابتكار والتكنولوجيا في ولاية إلينوي (DoIT) الدعم الإداري لمجلس الذكاء الاصطناعي.

8. ينتهي عمل مجلس الذكاء الاصطناعي خلال مدة أقصاها 31 ديسمبر 2027.

9. لا يتعارض هذا الأمر التنفيذي ولا يجوز تفسيره على أنه يتعارض مع أي عقود أو اتفاقيات أو عقود عمل جماعية.

10. يحل هذا الأمر التنفيذي محل أي نص مخالف من أي أمر تنفيذي سابق آخر.

11. إذا صدر قرار ببطلان أي حكم من أحكام هذا الأمر التنفيذي أو بوقف سريانه على أي شخص أو حالة من قبل أي محكمة مختصة فلا يؤثر هذا البطلان على أي حكم آخر في هذا الأمر التنفيذي أو على سريانه، والذي يكون نافذاً بدون الحكم أو السريان الباطل. ولتحقيق هذا الغرض، قررنا أن أحكام هذا الأمر التنفيذي أحكام منفردة مستقلة.

12. يعمل بهذا الأمر التنفيذي فور إيداعه لدى سكرتير الولاية.

جيه بي برينزكر
الحاكم

صادر عن الحاكم بتاريخ: 22 سبتمبر 2026
مقدم لدى سكرتير الولاية بتاريخ: 22 سبتمبر 2026